أخبار الخليج
العدد (17780) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 17 جمادى الآخرة 1448هـ - 27 نوفمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

متاحة للجميع وتضم أكثر من 38 ألف وثيقة وتقدم إجابات موثقة 100%

أمين عام «الشورى»: منصة «سناد» التشريعية مشروع وطني تبناه المجلس تماشيا مع رؤى الملك

أكدت كريمة محمد العباسي الأمين العام لمجلس الشورى، أن تدشين «منصة سناد التشريعية» يمثل خطوة نوعية في مسيرة تطوير العمل التشريعي بمملكة البحرين، ومشروعًا وطنيًا تبناه مجلس الشورى استجابةً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، بشأن مواكبة توجهات العمل المستقبلية والتقدم التكنولوجي، والتوظيف الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء المؤسسي، وبما يتماشى مع وتيرة العمل الحكومي المتسارعة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، نحو تعزيز كفاءة الخدمات وتطوير منظومة العمل الحكومي.

وأضافت العباسي أن المشروع الوطني «منصة سناد التشريعية» الذي دشنه المجلس بحضور الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر، يأتي استكمالًا للجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الشورى في مسار التحول نحو البرلمان الذكي، وتطوير البنية الرقمية للعمل التشريعي، والاستثمار في الحلول التقنية المبتكرة، لافتةً إلى أن توجيهات علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، وحرصه المستمر على دعم مبادرات التطوير والارتقاء بالعمل المؤسسي، تمثل حافزًا لمواصلة العمل وتطوير المشاريع النوعية التي تعزز كفاءة الأداء التشريعي.

وذكرت العباسي أن ما تحقق من إنجازات في هذا المسار تُوّج بحصول مجلس الشورى على المركز الأول عربيًا والثاني دوليًا ضمن الفئة الأولى في مؤشر النضج الرقمي للبرلمانات لعام 2026، وفق نتائج تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام 2026 الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي. مؤكدةً أن تدشين المنصة يمثل امتدادًا لهذا التوجه، ويؤسس لمرحلة جديدة من توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العمل التشريعي، وبناء بيئة برلمانية أكثر كفاءة واستدامة، قادرة على مواكبة التحولات المستقبلية وتعزيز جودة الأداء المؤسسي.

وأوضحت الأمين العام لمجلس الشورى أن منصة سناد التشريعية، المدعومة بأحدث تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تمثل منظومة معرفية وتشريعية متكاملة، صُممت لتوفير إمكانات متقدمة في البحث والتحليل والتفسير التشريعي، من خلال توظيف التقنيات الذكية في استرجاع المعلومات وربط النصوص والوثائق ذات الصلة، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعرفة التشريعية، واختصار الوقت والجهد في عمليات البحث، وتعزيز دقة المخرجات وجودتها، مع ضمان استناد الإجابات المقدمة إلى مصادر موثقة، بما يعزز موثوقية المعلومات التي توفرها المنصة.



○ كريمة العباسي.

وبيّنت العباسي أن المنصة تستند إلى قاعدة معرفية وتشريعية وطنية واسعة، تضم أكثر من 24 ألف تشريع وطني، وما يزيد على 38 ألف وثيقة تشريعية وقضائية، إلى جانب تشريعات وصكوك وطنية منذ عام 1930، وأكثر من 400 ألف مقطع نصي قابل للبحث، فضلًا عن حصيلة تمتد إلى 24 عامًا من مضابط جلسات مجلس الشورى، بما يوفر رصيدًا معرفيًا متراكمًا يتيح للمستخدمين الاستفادة من المحتوى التشريعي والبرلماني والقانوني بصورة مترابطة وشاملة، حيث يمكن للجميع استخدام المنصة من خلال زيارة موقع مجلس الشورى، مؤكدة ما يميز المنصة بتقديم إجابات موثقة بمصادرها بنسبة 100%، وهو ما يعزز الشفافية ودقة الاستدلال، ويدعم موثوقية المعلومات المتاحة للمستفيدين.



الرأي الثالث



«بحرينا» ليست خطة مكتوبة على ورق

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

ليست كل الحروب تُخاض بالسلاح، وبعض أخطر المعارك لا تُسمع فيها طلقة واحدة، بل تُخاض في العقول والقلوب، وفيما يؤمن به الناس عن أنفسهم ووطنهم.. هذا هو الدرس الذي تعيدنا إليه الأيام الأخيرة، كلما تصاعدت التطورات، وكلما حاول البعض أن يهزّ ثقة مجتمع ما بنفسه.. فالدول التي تعرف من هي، تصمد.. والدول التي تنسى هويتها، تتشتت مهما امتلكت من قوة.

والحقيقة أن التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، لم تتعامل مع الهوية يوماً كملف ثقافي هامشي، بل كأساس لدولة القانون والمواطنة.. فالدولة القوية، في الرؤية الملكية السامية، هي الدولة التي يعرف مواطنها حقوقه وواجباته، ويشعر أن انتماءه يحميه، وأن وطنه يحميه في المقابل.

كما أن المتابعة المستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، قد حوّلت هذه الرؤية إلى عمل حكومي يومي، يظهر في السياسات والمشاريع والمبادرات، ويصل إلى الشباب بشكل خاص، لأن الشباب هم من سيحملون هذه الهوية إلى المستقبل، وهم الأكثر استهدافاً بالرسائل المتضاربة في زمن المنصات المفتوحة.

في مملكة البحرين، يبدو أن هذا الدرس ليس نظرياً.. فاجتماع اللجنة الوزارية لتنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة «بحرينا»، برئاسة وزير الداخلية، لم يكن اجتماعاً بروتوكولياً آخر، بل كان تأكيداً أن الانتماء ليس ملفاً يُفتح في المناسبات ويُغلق بعدها، بل هو عمل يومي طويل النفس.

واللافت أن الاجتماع لم يتحدث عن الهوية باعتبارها شعاراً يُرفع، بل باعتبارها مشروعاً يعيش في المدرسة والبيت والشارع والإعلام، ويُبنى بهدوء، جيلاً بعد جيل.. فالولاء لا يُلقن في خطبة واحدة، والانتماء لا يُصنع بحفل واحد، بل يتشكل من تراكم صغير، عبر قصة تُروى لطفل عن وطنه.. معلم يغرس في طلابه حب الأرض.. مبادرة شبابية تشعر صاحبها أنه جزء من شيء أكبر منه.. مؤسسة ترى في المواطنة مسؤولية وليست مجرد وظيفة.

ولذلك، فإن الحديث عن تعزيز قيم الولاء والانتماء اليوم، لا يأتي من فراغ، بل يأتي في ظل تطورات تفرض على كل مجتمع أن يسأل نفسه: ما الذي يجمعنا؟ وما الذي يجعلنا متماسكين عندما تشتد الضغوط؟ الجواب البحريني كان دائماً واضحاً: وحدة المجتمع، والثقة بين القيادة والشعب، والاعتزاز بالثقافة البحرينية الأصيلة.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا، لا على الاجتماعات الرسمية فقط: هل نحن نبرز هويتنا بما يكفي؟ هل نتحدث عن البحرين كما تستحق؟ هل نروي لأبنائنا قصص آبائنا وأجدادنا؟ هل نعلمهم أن الولاء ليس كلمة تُقال في المناسبات، بل هو سلوك يومي: احترام للقانون، إتقان في العمل، حب للجار، دفاع عن سمعة الوطن، ورفض لكل ما يفرّق أو يشوّه؟

في النهاية، خطة «بحرينا» ليست خطة مكتوبة على ورق، بل هي نحن.. هي الطريقة التي نعيش بها، ونحكي بها عن أنفسنا، ونواجه بها التحديات.. ومن يعرف من هو، لا يضيع مهما اشتدت العواصف.. ويبقى الانتماء الوطني هو السياج الذي يحمي الوطن من الداخل، قبل أن تحميه أي إجراءات أخرى.

مالية الشورى ترفض إلزام مشاريع التخصيص بحرنة 80% من الوظائف

وزارة المالية: التعديل المقترح قد يؤثر على تصنيف البحرين في مؤشر التنافسية العالمي

رفضت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى مشروع قانون يلزم المتعاقدين مع الحكومة في عقود التخصيص بتوظيف البحرينيين بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي العاملين في المشروع، معتبرة أن فرض نسبة إلزامية موحدة لا يراعي اختلاف طبيعة المشاريع واحتياجاتها التشغيلية، وقد يؤثر على جاذبية الاستثمارات وكفاءة تنفيذ مشاريع التخصيص.

وأكدت اللجنة، في تقريرها المعروض على مجلس الشورى الأحد، بشأن مشروع تعديل مادة سياسات وضوابط الخصخصة، استشعارها أهمية الهدف المتمثل في توفير فرص عمل للمواطنين وتعزيز أولوية البحرينيين في التوظيف، إلا أنها رأت أن الغاية يمكن تحقيقها من خلال الأدوات التنظيمية والتنفيذية القائمة دون الحاجة إلى تدخل تشريعي مباشر.

وكان مجلس النواب قد أعاد صياغة المادة المقترحة لتلزم المتعاقد مع الحكومة بتوظيف البحرينيين بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي العاملين في المشروع المراد تخصيصه، مع منح مجلس الوزراء صلاحية استثناء المتعاقد من الالتزام بناءً على اقتراح وزير المالية والاقتصاد الوطني، في حال عدم توافر العمالة البحرينية المؤهلة لشغل النسبة المحددة.

وأعربت وزارة المالية والاقتصاد الوطني عن اتفاقها مع ما ورد في مذكرة الحكومة بشأن مشروع القانون، مقدرة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إلا أنها ترى أن الغاية متحققة بالفعل من خلال القرار رقم (30) لسنة 2022 بإصدار دليل تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يتضمن الضوابط والمعايير اللازمة لمنح الأولوية في تعيين العمالة البحرينية في مشاريع الشراكة.

وأكدت الوزارة أن الاقتصاد البحريني اقتصاد حر وبيئته الاقتصادية مفتوحة، وأن المملكة حققت تقدماً ملموساً في تصنيفها بمؤشر التنافسية وفقاً لتقرير التنافسية العالمي، محذرة من أن التعديل المقترح قد يؤثر على هذا التصنيف.

وأوضحت أن الأولوية تُمنح للعطاءات المستوفية لشروط المناقصات التي يقرها مجلس المناقصات والمزايدات، ومن بينها الشروط المرتبطة بتوظيف العمالة البحرينية، بما يكفل تحقيق الغايات الاجتماعية المرجوة دون اللجوء إلى فرض اشتراطات إلزامية قد تخل بجاذبية المشروع الاستثماري.

كما رأت الوزارة أن فرض نسبة محددة للبحرنة في عقود التخصيص بموجب نص تشريعي ملزم لا يتسق مع طبيعة كل مشروع أو نشاط اقتصادي محل التخصيص، نظراً لاختلاف احتياجات المشاريع ومتطلباتها، وهو ما قد يؤدي إلى تحميلها التزامات تشغيلية إضافية أو التأخر في تنفيذها واستمرارها.

وأوضحت اللجنة المالية بمجلس الشورى أن فرض نسبة إلزامية محددة للبحرنة في جميع عقود التخصيص يمثل تقييداً للسلطة التقديرية الممنوحة لمجلس الوزراء في وضع السياسات والضوابط الخاصة بالتخصيص، وقد يحد من المرونة اللازمة لإدارة وتنفيذ البرامج، خصوصاً في ظل التباين الكبير بين المشاريع من حيث طبيعتها الاقتصادية والفنية والتشغيلية واحتياجاتها من العمالة والخبرات المتخصصة.

وحذرت من أن تطبيق المشروع قد يرتب أعباء والتزامات تشغيلية إضافية على المستثمرين، بما قد يؤثر على جاذبية المشاريع وقدرة المملكة على استقطاب الاستثمارات، فضلاً عن احتمال زيادة تكاليف التنفيذ ورفع المخاطر المرتبطة بالمشروعات أو تأخير وصولها إلى مستويات الأداء المستهدفة، خصوصاً في مراحل التشغيل الأولى التي قد تتطلب خبرات فنية وتخصصات دقيقة غير متوافرة محلياً بالقدر الكافي.

كما رأت أن فرض نسب توظيف إلزامية قد يحد من فرص نقل المعرفة والخبرات والتقنيات الحديثة، وهي من أبرز المنافع التنموية المتوخاة من مشاريع التخصيص، مؤكدة أن نسبة البحرنة وحدها لا تمثل ضمانة كافية لتوفير وظائف نوعية ومستدامة تحقق التنمية الحقيقية للمهارات الوطنية.

وشاطرت اللجنة الحكومة الرأي بأن المنظومة التنظيمية القائمة تتيح بالفعل أخذ توظيف العمالة الوطنية في الاعتبار ضمن عناصر تقييم المشاريع والعطاءات، بما يحقق التوازن بين دعم فرص العمل للمواطنين وضمان كفاءة المشاريع واستدامتها.

وأشارت إلى دليل تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر بموجب القرار رقم (30) لسنة 2022، والذي ينص في البند (10/ب) من المادة (3) على التزام شركة المشروع بمنح الأولوية في التعيين للعمالة البحرينية، شريطة توافر المؤهلات اللازمة، دون تحديد نسبة إلزامية، بما يمنح الجهات المختصة المرونة لتقدير احتياجات كل مشروع وفق طبيعته ومتطلباته.

وأكدت اللجنة أن التنظيم القائم يوفر الإطار اللازم لتحقيق الغاية المنشودة، ويتيح تطوير أدوات التوظيف والبحرنة وفق المتغيرات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، من دون فرض نسبة موحدة على مختلف مشاريع التخصيص.



«الملكية للأعمال الإنسانية» و«البحرين الخيرية» تنظمان ورشة عمل لتبادل الخبرات في مجال البحث الاجتماعي

في إطار تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات الإنسانية والخيرية نظمت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، بالتعاون مع جمعية البحرين الخيرية، ورشة عمل تدريبية لموظفات قسم البحث الاجتماعي بالجمعية، بحضور الأستاذة سعاد الظاهري، نائب مدير الجمعية، وجميع موظفات القسم.

وقدّم الورشة من جانب المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية كل من الأستاذ علي عبدالله البصري، رئيس قسم الكفالات، والأستاذة إيمان العثمان، اختصاصي أول اجتماعي، والأستاذة صفية علي، اختصاصي اجتماعي، والأستاذة عائشة المرسي، اختصاصي اجتماعي.

وتناولت الورشة التجارب والممارسات المهنية المتبعة في مجال البحث الاجتماعي، وآليات دراسة الحالات الإنسانية ورصد احتياجات الأسر المستفيدة، إلى جانب استعراض أفضل الأساليب المهنية في التعامل مع الأسر وإجراء الزيارات الميدانية وتقييم أوضاعها، بما يسهم في تطوير أداء الموظفات وتعزيز كفاءة العمل الاجتماعي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وفي ختام الورشة، أعربت الأستاذة سعاد الظاهري، نائب مدير الجمعية، عن خالص شكرها وتقديرها للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية على تعاونها المثمر ومساهمتها في إنجاح هذه الورشة، مثمنةً جهود فريق العمل وما قدمه من خبرات ومعارف قيّمة، مؤكدةً أهمية مواصلة التعاون وتبادل التجارب والخبرات بين الجانبين.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص جمعية البحرين الخيرية على تطوير قدرات موظفيها وتعزيز كفاءاتهم المهنية، والاستفادة من التجارب المؤسسية الناجحة، بما يدعم تطوير منظومة العمل الاجتماعي، ويسهم في تحسين جودة الخدمات الإنسانية المقدمة للأسر المستفيدة.

موافقة شورية على إتاحة إسناد خدمات التعريف الإلكتروني إلى القطاع الخاص

أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بالموافقة، على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، بما يوسع نطاق الاعتداد بالموافقة الضمنية في التعاملات الإلكترونية لتشمل المعاملات مع الجهات العامة والخاصة، بدلاً من قصرها على التعاملات مع الجهات العامة، إلى جانب إتاحة إسناد تقديم وإدارة بعض أو كل خدمات التعريف الإلكتروني إلى جهات حكومية أو غير حكومية.

وأكدت اللجنة في تقريرها المعروض على مجلس الشورى أن التعديلات المقترحة تسهم في استكمال بناء بيئة تشريعية رقمية أكثر وضوحاً ومرونة، وتعزز التحول الرقمي وكفاءة تقديم الخدمات، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال وزيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمار والتجارة الإلكترونية، مشيرة إلى أن المشروع لا يفرض أي التزامات مالية جديدة على الأفراد أو المنشآت.

وأوضحت اللجنة، أن التعديل المقترح يوسع نطاق الموافقة على التعامل الإلكتروني، بحيث يُعتد بالموافقة سواء كانت صريحة أوضمنية في مختلف التعاملات الإلكترونية، سواء تمت مع الجهات العامة أو الخاصة.

وبينت أن النص القائم يقصر إلزام الشخص بالتعامل الإلكتروني على الحالات التي يبدي فيها موافقة صريحة، باستثناء التعامل مع إحدى الجهات العامة، بينما يتيح التعديل المقترح الاعتداد بالموافقة الضمنية في التعاملات مع القطاعين العام والخاص على حد سواء، بما يسهم في تسريع دورة الأعمال ورفع إنتاجية الأنشطة التجارية وتشجيع التوسع في التجارة والخدمات الإلكترونية.

وشددت اللجنة على أن توسيع نطاق الموافقة الضمنية لا ينتقص من حرية الأشخاص في قبول التعامل الإلكتروني أو رفضه، ولا يضعف الحماية المقررة للمتعاملين، بل يواكب التطورات في أنماط تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات.

ومن أبرز التعديلات التي أيدتها اللجنة، السماح بإسناد تقديم وإدارة بعض أو كل خدمات التعريف الإلكتروني إلى جهات حكومية أو غير حكومية، بموجب قرار يصدر من الوزير الذي تتبعه الجهة الحكومية المعنية بإصدار بطاقة الهوية، على أن يحدد القرار الإجراءات والضوابط المنظمة لتقديم الخدمة والمقابل المالي الذي يؤديه متلقي الخدمة إلى الجهة المقدمة لها.

ورأت اللجنة أن هذا التوجه يفتح آفاقاً أوسع للتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ويتيح الاستفادة من إمكانات الجهات المتخصصة في تقديم خدمات التعريف الإلكتروني وإدارتها، بما يسهم في تسهيل حصول المستفيدين عليها والارتقاء بمستواها، مشيرة إلى أن المشرّع اتجه في عدد من التشريعات إلى إجازة إسناد تقديم وإدارة خدمات محددة إلى جهات حكومية أو غير حكومية بهدف رفع كفاءة الخدمات.

كما أيدت اللجنة إلغاء اشتراط الحصول على موافقة الوزير أو رئيس الجهة العامة، بحسب الأحوال، للسماح بقبول التعامل الإلكتروني أو إرسال الخطابات الإلكترونية أو تسلمها، أو قبول خدمات الثقة أو استخدامها.

وفي المقابل، أبقى مشروع القانون على التزام الجهات العامة بالاشتراطات الفنية التي يصدر بها قرار من الوزير أو رئيس الجهة المسؤولة عن شبكة وأنظمة تقنية المعلومات لأجهزة الدولة، بما يضمن تنظيم التعاملات الإلكترونية وفق المتطلبات الفنية المعتمدة.

واعتبرت اللجنة أن هذا التعديل يحقق مزيداً من التيسير في تعامل الجهات العامة إلكترونياً، ويتماشى مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تسريع التحول الرقمي، مع المحافظة على الضوابط الفنية اللازمة لضمان سلامة الأنظمة والشبكات الحكومية.

وأكدت اللجنة أن المشروع يعزز مرونة الإطار المؤسسي ويرفع كفاءة تقديم الخدمات العامة، كما يدعم تنافسية الاقتصاد من خلال تهيئة بيئة تشريعية أكثر ملاءمة لنمو التجارة الإلكترونية والاستثمار في الخدمات الرقمية، دون تحميل الأفراد والمنشآت أعباء مالية إضافية.